

12

# تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية



## تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية

إن من ضروريات النمو الاقتصادي المتواصل قطاع بنكي نشيط قادر على تمويل التنمية. ومن مقومات تفتح بلادنا على محيطها الخارجي تحقيق هدفنا الوطني بأن تصبح تونس قطبا إقليميا للخدمات المالية يسهم في جلب الاستثمارات وفي تحقيق نجاعة الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي.

وهو ما يتطلب العمل خلال الفترة القادمة على إقامة أسس مالية متينة وتطوير خدمات مصرفية في مستوى المعايير العالمية. وهو ما سنعمل على تحقيقه من خلال :

1/ الترفيع في رأس المال الأدنى للبنوك على أن لا يقل عن 100 مليون دينار.

2/ النزول بنسبة الديون المصنفة من 15 % سنة 2008 إلى ما دون 7 % سنة 2014.

3/ بلوغ نسبة فرع بنكي لكل 7 آلاف ساكن في أفق 2014.

4/ تحقيق جودة أرفع للخدمات البنكية ومنظومة بنكية نشيطة في خدمة التنمية : وذلك من خلال :

- وضع ميثاق لجودة العمليات المصرفية.
- تعميم خدمات البنك عن بعد، والدخول في مرحلة متقدمة في النقديات الالكترونية.
- تحسين قدرات البنوك على تقويم المشاريع خاصة في القطاعات الواعدة وإحكام إدارة المخاطر.

5/ استقطاب مؤسسات بنكية ذات صيت عالمي.

- وسيكون المرفأ المالي فرصة جديدة للنشاط المصرفي غير المقيم في هذا الإطار، يدعم قطب الخدمات المصرفية والساحة المالية الإقليمية التي نريدها لبلادنا.

6/ تطوير المهن المصرفية المستجدة.

- تحقيق حضور أكبر للبنوك التونسية في الساحة الإقليمية والدولية.

وإذ قطعت بلادنا إلى حد اليوم أشواطاً مهمة نحو تحرير الدينار، حيث أصبحت جل العمليات المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة التونسية مع الخارج محررة، وتطورت السياسات النقدية واكتسب الاقتصاد الوطني قدرات أكبر للتفاعل مع الأوضاع الخارجية، فإن هدفنا في هذا المجال سيكون :

7/ التحرير الكامل للدينار قبل موفى سنة 2014

ومراجعة مجلة الصرف لتواكب هذا التطور.

8/ بلوغ مساهمة الخدمات المصرفية في الناتج الداخلي الخام نسبة 5 % مع موفى 2014 مقابل 3 % حاليا.

وسنعمل على إعادة رسم الخريطة المصرفية بـ :

9/ إحداث قطب بنكي عمومي "تونس القابضة"

في شكل شركة مالية تضم كل البنوك العمومية وتضبط إستراتيجية متكاملة لتدخلها في تمويل الاقتصاد.

• مع تشجيع البنوك الخاصة على النسج على نفس المنوال.

10/ إحداث قطب مالي متخصص في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في شكل شركة قابضة Holding :

توفر في نفس الوقت خدمات التمويل والضمان والاستشارة، وتضم :

– بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

– والشركة التونسية للضمان

11/ توسيع تدخلات البنك التونسي للتضامن لتشمل :

• تطوير الادخار الاستثماري لتمكين العائلات من توفير التمويل الذاتي المطلوب لبعث مشاريع صغرى لفائدة أبنائهم بعد إتمام تكوينهم.

• إسناد قروض استثنائية لفائدة حرفاء البنك أو الأجراء ذوي الدخل المحدود لتركيز تجهيزات اقتصاد في الطاقة.

12/ تطوير السوق المالية ودعم دورها في تمويل المؤسسة الاقتصادية وذلك بتعزيز الشفافية والتصرف الرشيد :

• التشجيع على إدراج 30 مؤسسة إضافية على الأقل بالبورصة.

• تقنين نشاط وكالات الترقيم و صيغ تدخلها.

• تأطير عمليات الاستشارة المالية و تحديد ضوابطها.

• تعزيز شفافية التدخلات في البورصة.

13/ إنشاء مؤسسة بنكية جديدة "مصرف تونس الخارجي" ؛

ليكون مؤسسة بنكية بالموصفات الأوروبية مفتوحة في أهم العواصم والأسواق الأوروبية.